

خطة المراحل التي وضعها شارون وبوروش لتكثيف المستوطنات في المناطق*

عوفر بطرسبورغ

تُعد حكومة إسرائيل الجديدة، سراً، خطة لتكثيف المستوطنات لا في يهودا والسامرة فحسب، بل أيضاً في منطقة غوش قطيف - ساحل غزة (التي تقع بحسب وزارة البناء والإسكان في لواء النقب). فألاف الوحدات السكنية، التي جمدت عملية إشغالها، تمت المصادقة يوم الجمعة الماضي [٢ آب/أغسطس ١٩٩٦] على إسكانها. ويجري الآن في وزارة البناء والإسكان تمهيد الأرض لذلك.

تتجه النية في وزارة البناء والإسكان نحو تشجيع هجرة عشرات آلاف العائلات الجديدة إلى المناطق. ففي وزارات الدفاع والبناء والإسكان والبنى التحتية الوطنية، يتم النظر في عشرات المشاريع الجديدة التي سبق أن صودق على معظمها في عهد حكومة العمل، لكنها بقيت معلقة في فترة رابين - بيرس.

وفي المرحلة الأولى، يتعلق الأمر بإشغال نحو ٣٠٠٠ شقة خالية بما يزيد عن عشرة آلاف نسمة في أرجاء المناطق كافة، بما في ذلك قطاع غزة. وإذا سمينا المولد باسمه، فالأمر يتعلق بتحقيق واستكمال خطة إسكان المناطق التي بدأها أريئيل شارون قبل أربعة أعوام، عندما كان وزيراً للبناء والإسكان. وفي المرحلة الثانية، يتعلق الأمر بخطط بناء أقرتها لجان تخطيط البناء أو لجنة الاستثناءات التي أقامتها حكومة العمل، وحصلت على جميع تراخيص البناء، لكنها لا تزال تنتظر مصادقة الحكومة. وقد أُحيل في الأسبوع الماضي بعض هذه الخطط على وزير الدفاع للنظر فيه. والخطط لم يبحث فيها بعد، لكن ثمة في وزارات الحكومة توقعات بشأن تطبيقها في عهد الحكومة الحالية.

وفي هذا الأسبوع، حذر وزير المال السابق، أبراهام بايغا شوحاط، من أن مغزى جميع هذه الخطط الجديدة، التي ينشر هنا عن معظمها أول مرة، هو تخصيص مليارات الشيكلات في الميزانية العامة. وهو يعرف جيداً أكثر من الجميع؛ فعندما تتم عملية إسكان عائلات في الشقق الخالية، يجب إيلاء اهتمام أيضاً للبنى التحتية، مثل الطرق والمؤسسات العامة والمدارس ورياض الأطفال والطاقة البشرية الإدارية. هذا فضلاً عن نفقات التطوير والهبات والقروض الحكومية للساكين. والسؤال هو كيف يتمشى

* "يديعوت أحرونوت"، ملحق السبت، ١٩٩٦/٨/٩، ص ٢٠ - ٢١.

هذا كله مع إعلان المدير العام لديوان رئيس الحكومة، أفينغور ليبرمان، أنه لن يكون هناك عمليات بناء ممولة من الميزانية؛ ويدعون في مجلس مستوطنات يهودا والسامرة وقطاع غزة أن الطلب على الشقق في المناطق كبير، وهناك "من يقف في الدور"، وبذلك، لا حاجة إلى تمويل عمليات البناء من الميزانية.

ويمكن الوقوف على المعطيات بشأن حجم الطلب من بحث قامت به وزارة البناء والإسكان هذا الأسبوع، يتضح بموجبه أنه تم في النصف الأول من سنة ١٩٩٦، أي في عهد حكومة العمل، امتلاك ٩٦٥ شقة من جانب أفراد فقط، وتأجير ١٨١٧ شقة أخرى في المناطق الواقعة وراء الخط الأخضر، بما فيها المستوطنات التي هناك إجماع قوي عليها، مثل معاليه أدوميم وبيتار وغفعات زئيف.

ويقود هذه التحركات، من دون ضجيج، وزير البنى التحتية الوطنية أريئيل شارون، ونائب وزير البناء والإسكان الحاخام مئير بوروش. ففي الأسبوع الماضي، قام جميع المسؤولين في وزارة البناء والإسكان بجولة في أجواء البلد، بطائرة هليكوبتر، حيث كان الهدف، طبعاً، المنطقة الواقعة وراء الخط الأخضر. فالملياردير الحاخام يوسف غوتنيك - من حركة "حباد" [إحدى كتل حزب أغودات إسرائيل] - عازم على بناء ٢٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة شيلو وراء الخط الأخضر. ولذا، فقد استأجر طائرة هليكوبتر، واصطحب جميع المسؤولين في وزارة البناء والإسكان، برئاسة نائب الوزير الحاخام بوروش، في جولة على المنطقة للحصول على دعم لمشروعه الإسكاني.

والحاخام غوتنيك، وهو صاحب مناجم ألماس في أستراليا، عازم على بناء ضاحية كبيرة في مستوطنة معاليه ليفونا، على طريق رام الله - نابلس، في مكان كان مركزاً دينياً في فترة التوراة، ونصبت فيه خيمة الرب بعد احتلال البلد. وفي أثناء الجولة، تعهد نائب الوزير بوروش مساعدة غوتنيك من خلال تمرير قرارات في جلسة الحكومة لاستئناف عمليات البناء المكثف وراء الخط الأخضر.

ومنذ تأليف الحكومة الجديدة، يؤم وزارة البناء والإسكان عدد كبير من المقاولين، من داخل البلد وخارجه، معني بالبناء وراء الخط الأخضر. وعلى هذا النحو، قامت مجموعة من تجار الماس من بلجيكا برصد الأموال لبناء قرية جديدة للاستجمام في عمانوئيل. كما أن الشركات الإسرائيلية الكبيرة التي كان لها دور في الماضي في عمليات البناء في المناطق (مثل أشطروم وأفريكا - إسرائيل وراماط، وغيرها) على استعداد للبناء في المناطق إذا كان هناك طلب على ذلك.

عندما وصل الحاخام بوروش إلى مكتبه في وزارة البناء والإسكان في القدس، في اليوم الأول لتوليته منصبه، كان في انتظاره مفاجأة: فعلى طاولته وضعت كعكة كبيرة مع العبارة التالية: "إلى صديق أرض - إسرائيل الكاملة مع تهاني مستوطني

يهودا والسامرة وقطاع غزة. "ونظر بوروش إلى مساعديه وسكرتيرته مبتسماً وقال: "لقد بدأوا بالكعك لكن لاحقاً سيطعموني مرّ الطعام."

ومنذ ذلك اليوم، يلتقي بوروش وفوداً وشخصيات من المستوطنين، متدينين وعلمانيين على حد سواء. ويلتقي أيضاً كثيراً من المقاولين الذين يعرضون عليه مشاريع للتنمية. فالجميع في عجلة من أمرهم، والجميع يضغطون عليه. والسؤال المشترك لهؤلاء جميعاً هو "متى تستأنف عمليات البناء؟"

في الواقع، انتظر بوروش "الضوء الأخضر" من الحكومة، وعملياً قرار رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. وأجلّ القرار من أسبوع إلى آخر، فقرر بوروش العمل والتحرك من تلقاء نفسه، على ثلاثة مستويات، طالباً من مستخدمي مكتبه الحفاظ على سرية العمل:

- أوعز إلى المستشار القانوني لوزارة البناء والإسكان، [السيدة] تسيبي بيران، إعداد صيغة مشروع قرار يلغي القرار رقم ٣٦٠، الذي جمدت حكومة رابين، بموجبه، عمليات البناء في المناطق [المحتلة]، وأوجبت تقديم كل طلب لبناء جديد إلى اللجنة الوزارية الخاصة للمصادقة عليه. وقدمت الصيغة التي أعدتها بيران إلى سكرتير الحكومة، داني نافيه.

- أوعز إلى مستخدمي وزارة البناء والإسكان إعداد بحث استقصائي بشأن جميع المنازل الخالية في المناطق والجاهزة للسكن.

- أوعز إلى مساعده شمعون أينشتاين تنسيق جميع مشاريع التنمية الخاصة بالمستوطنات في المناطق.

وبعد أسابيع معدودة فقط، تم الانتهاء من هذه الأعمال، واتخذت الحكومة قراراً ألغى بموجبه قرار تجميد عمليات البناء في المناطق. ومنذ ذلك الوقت، أصبح شمعون أينشتاين الرجل الأكثر انهماكاً في مختلف المكاتب الحكومية؛ فرؤساء المجالس في يهودا والسامرة وقطاع غزة يقدمون إليه عشرات مشاريع البناء، معظمها من تلك التي جمدت في عهد الحكومة السابقة. وهكذا أصبح مطلوباً من أينشتاين - مبعوث الحاخام بوروش إلى مستوطنات يهودا والسامرة وقطاع غزة - الاهتمام بتأمين المصادقة المطلوبة على عمليات البناء.

لكن الفرحة لم تكتمل؛ فبمقدار ما جلب قرار الحكومة السرور إلى نفوس المستوطنين، جلب لهم أيضاً خيبة الأمل [...] إذ ألزمت الحكومة المستوطنين بتقديم مشاريع البناء للمصادقة عليها من جانب وزير الدفاع يتسحاق مردخاي. والإدارة المدنية، المسؤولة عن الأراضي (على الرغم مما نشرته الصحف من أن شارون أوعز إلى الإدارة العمل وراء الخط الأخضر)، لا تزال تابعة، حتى إشعار آخر، لوزارة الدفاع، بعيداً

عن متناول يد الوزير شارون.

وفي جميع الأحوال، من الصعب تجاهل شارون؛ فحتى كعضو كنيست عادي، كانت شخصيته المهيمنة تترك بصماتها في المناطق، فكم بالحري الآن وقد أصبح وزيراً للبنى التحتية ومسؤولاً عن دائرة الأشغال العامة - وبحكم ذلك، في إمكانه بناء الطرق الجديدة - ومسؤولاً عن إدارة أراضي إسرائيل، التي تسعى لامتلاك الأراضي في المناطق بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وهكذا، فالمستوطنون في يهودا والسامرة وقطاع غزة، وكذلك المقاولون، يناورون بين الثلاثة: الحاخام بوروش ووزير الدفاع مردخاي والوزير شارون. ظاهرياً، ليس هناك أي تنافس فيما بينهم، ولا خلاف في الرأي حتى الآن، لكن كلا الأمرين سيطل برأسه، على ما يبدو، قريباً.

لقد حدد بنيامين نتنياهو صيغة أطلق عليها "مفهوم الكتل" - والقصد هو كتل المستوطنات على امتداد الطرق الالتفافية بهدف إنشاء تواصل من البناء اليهودي عليها. وهذا الأمر، وفقاً للتقديرات، سيكون المرحلة الثالثة في خطة حكومة نتنياهو: إقامة مستوطنات جديدة على امتداد محاور مواصلات جديدة، على الطرق الالتفافية المؤتمن شارون عليها، مع ميزانية تبلغ نحو ١٥٠ مليون شيكل.

ويقضي "مفهوم الكتل" بـ: "ليس من الضروري بناء المساكن فقط؛ ففي الإمكان أيضاً بناء المراكز التجارية، وأحياناً المناطق الصناعية، أو حتى محطات الوقود. فالجوهر في ذلك كله هو: تواصل بين المباني ذات الصبغة الإسرائيلية. إذ إن الوجود اليهودي المكثف يوجد تطابقاً بين الكتل الاستيطانية والمناطق الأمنية."

يتحدث شارون عن شريط عرضه نحو ٢٠ كيلومتراً من الخط الأخضر شرقاً، حيث تشكل الهضاب والتلال المرتفعة خط دفاع عن مراكز التجمعات السكنية في إسرائيل. ويتحدث كذلك عن شريط موازٍ بعرض ٢٠ كيلومتراً أيضاً، من نهر الأردن غرباً، وشريط آخر عرضه بضعة كيلومترات على جانبي الطرق بين السهل الساحلي وغور الأردن، وشريط أمّني أيضاً حول القدس والمستوطنات التابعة لها وصولاً إلى الهضاب المطلة على البحر الميت، وأيضاً على امتداد جانبي طريق القدس - البحر الميت.

وكما تبدو الصورة عليه الآن، فإن حكومة نتنياهو ستقلص في المرحلة الأولى إقامة المستوطنات الجديدة، وبدلاً من ذلك ستعمل على توسيع المستوطنات القائمة وتكثيفها. [...] استناداً إلى معطيات أولية من وزارة البناء والإسكان، يمكننا الوقوف على المرحلة الأولى التي يدور الحديث خلالها عن إشغال نحو ٣٠٠٠ وحدة سكنية خالية في المدن والمستوطنات الواقعة وراء الخط الأخضر، وبمعدل وسطي من خمسة أنفار في العائلة الواحدة؛ فالأمر يتعلق بإضافة نحو ١٥ ألف نسمة إلى مختلف المستوطنات في عمق المناطق المحتلة وفي قطاع غزة أيضاً.

في فترة الولاية السابقة لحكومة الليكود، تم بناء ٥٢٦٤ وحدة سكنية. وجرى في وزارة البناء والإسكان بحث استقصائي لمعرفة وضع هذه الوحدات السكنية (البحث لا يشمل المستوطنات المدنية). وتبين من هذا البحث أن ١٤٣٩ وحدة سكنية من مجموع الوحدات الـ ٥٢٦٤ قد بيعت، وأن ١٢٤٣ وحدة أخرى أُشغلت من دون إذن. وهكذا لم يبق للبيع أو للإيجار إلا ٢٥٠٩ وحدات سكنية، وفقاً لمعطيات وزارة البناء والإسكان. أمّا المستوطنون فيدعون في المقابل أن عدد الوحدات الخالية، في حال إضافة الوحدات السكنية الخالية في المستوطنات المدنية، يبلغ حالياً نحو ٣٠٠٠ وحدة سكنية. ويتضح من فحص هذه الأرقام على الأرض أن أرقام المستوطنين أكثر دقة.

وقبل اتخاذ قرار في الحكومة بشأن تأجير هذه الوحدات السكنية (كما يريد نائب وزير البناء والإسكان بوروش)، أو بيعها (كما يريد وزير المال دان ميريدور)، تم في وزارة البناء والإسكان إعداد تقديرات عامة للتكلفة: ما هو المبلغ الذي سيتوجب على الدولة توظيفه في تطوير البنى التحتية لتصبح المنازل جاهزة للسكن. وتبلغ التقديرات الأكثر تواضعاً نحو نصف مليار شيكل على الأقل.

ومن المشكوك فيه أن يكون الوزراء قد فكروا في جميع هذه الجوانب قبل القرار الذي اتخذته الحكومة يوم الجمعة الماضي. وعلينا أن نتذكر أنه يجب إيجاد مخرج قانوني أيضاً لمئات العائلات التي اقتحمت المساكن من دون أن تدفع أي مبلغ، وبعضها لا يملك الأموال اللازمة لذلك. وعلى حد قول الخبراء في قطاع البناء، فإن تكاليف إعداد المنازل للسكن، بما في ذلك تجهيز البنى التحتية، قد تصل في أقل تقدير إلى نحو ٨٠٠ مليون شيكل. وفي المناسبة، لقد تم في الآونة الأخيرة تقليص ميزانية وزارة البناء والإسكان المخصصة لبناء عشرات آلاف الوحدات السكنية في مختلف أرجاء البلد (داخل الخط الأخضر طبعاً) للأزواج الشبان، وفق صيغة "ابن بيتك بنفسك". ووصلت إلى هيئة تحرير "يديعوت أحرونوت" وثيقة صادرة عن وزارة البناء والإسكان تشير إلى عملية "الإسكان الجديدة" المصادق عليها من الحكومة. وحتى لو لم يتعمق نتنها هو في درس تلك الوثيقة كما ينبغي، فإن دلالتها واضحة جداً: إذ ستحصل المستوطنات، التي اشتملت حتى الآن على ٤٠ عائلة فقط، على موافقة لإضافة ٢٥ عائلة أخرى إليها. وعندما يكون الوضع في المستوطنة المجاورة مماثلاً، سينشأ كيان جديد من الكتل الاستيطانية.

يجب معرفة بنية المستوطنات لفهم الأمر. وفيما يلي خريطة الكتل الاستيطانية الجديدة التي ستنشأ عن قرار الحكومة:

● على امتداد شاطئ غزة ستحصل ٦١٠ عائلات جديدة على تراخيص السكن، وفقاً للآتي: إيلي سيناي (٢٦ وحدة سكنية)، بدولاح (٣٩)، غديد (٤٨)، غان - أور (٣٠)، غاني - طال (٢٠)، كفار داروم (٤٠)، نفيه دكاليم (٢٢٣)، نيسانيت (٣٨)،

نيتساريم (١٥)، عتسمونا (٦٢)، بات ساديه (٤٥)، قطيف (٤٦)، نيتسر حزاني (١٥).
 ● كتلة مستوطنات إيلون موريه: سيتم في إيلون موريه وحدها (تضم اليوم ٢٥٠ عائلة) المصادقة على إسكان ١٢٠ عائلة جديدة. وستنضم إلى هذه الكتلة كل من مغداليم (١٤ عائلة)، إيتمار (٢٣)، براخا (٣٠)، يتسهار (٥٢)، كفار تبواح (٦٩). وإجمالاً، ستنشأ كتلة استيطانية يتم في المرحلة الأولى تكثيفها بإضافة ٣٠٨ وحدات سكنية. وإذا احتسبنا معدلاً وسطياً من خمسة أنفار لكل عائلة، فهذا يعني إضافة نحو ١٥٠٠ نسمة.

● كتلة وسط السامرة: مستوطنة عالي (نحو ٢٥٠ وحدة سكنية)، أريئيل (نحو ٢٥٠ وحدة سكنية بقيت شاغرة بعد أن رفعت الحكومة السابقة قرار التجميد عن ٦٠٠ وحدة سكنية)، ياكير (٨)، عالي زهاف (٦)، بدوئيل (٦)، كدوميم (٩٧). المجموع: ٦١٧ وحدة سكنية جديدة.

● كتلة شمال غرب يهودا: عوفريم (٨٦ وحدة سكنية).

● كتلة شمال السامرة (إلى الشرق من مدينة طولكرم): حومش (٤٥ وحدة سكنية)، حرميش (٢٣)، ميفو دوتان (١٧)، شيكد (٨)، حنانيت (٩). المجموع: ١٠٢ من الوحدات السكنية.

● كتلة شمال غرب السامرة: أفني حيفتس (٤٥ وحدة سكنية)، عيناف (٨). ويوجد في أفني حيفتس أيضاً نحو ٢٠٠ وحدة سكنية لا تزال خاضعة لقرار التجميد. المجموع: ٢٥٣ وحدة سكنية.

● كتلة جنوب جبل الخليل: بني حيفر (١١ وحدة سكنية)، سوسيا (٢٠)، عوتنئيل (٣٨)، شمع (١٠)، أدورا (١٨)، حفاي (٤٢)، كرميل (٢٩)، ماعون (٣٠). المجموع: ١٩٨ وحدة سكنية.

● كتلة شمال السامرة (إلى الشرق من جنين): كديم (٥٢ وحدة سكنية)، غانيم (٣٠). المجموع: ٨٢ وحدة سكنية.

أما المرحلة الثانية في خطة الحكومة، فهي المصادقة على خطط بناء أنجزت الإجراءات التنظيمية بالنسبة إلى معظمها، لكن حكومة حزب العمل كانت جمدها، وبالتالي في الإمكان الشروع فوراً في عمليات البناء. ويُفترض أن تكون المصادقة على بعض هذه الخطط قد تمت أو صادقت حكومة حزب العمل عليها فعلاً. وستدرج هذه الخطط قريباً في جدول أعمال جلسات الحكومة، بدعم من الوزيرين المؤتمنين على هذه الأمور، مئير بوروش وأريئيل شارون:

● تكثيف غوش عتسيون، كجزء من القدس الكبرى، بنحو ٣٠٠٠ وحدة سكنية، سيكون معظمها من نصيب مستوطنتي إلون شقوت وإفرا. ولا يزال الكل يذكرن

التظاهرات الكبيرة الضخمة للفلسطينيين على تلة الزيتون في منطقة إفرات قبل نحو عام، احتجاجاً على خطة توسيع تلك المستوطنة، التي أقرها في حينه وزير البناء والإسكان في حكومة حزب العمل، بنيامين بن أليعيزر. وعلى سبيل المثال، فقد سبق أن تمت المصادقة على بناء ٢٦٠ وحدة سكنية في فترة الحكومة الانتقالية. وتحدثت الخطة الشاملة عن إضافة نحو ١٠٠٠ وحدة سكنية إلى المستوطنة.

● ستلحق بخطة القدس الكبرى أيضاً الخطط التي تم الشروع فيها في عهد حكومة حزب العمل، والتي تمت المصادقة عليها في إطار برنامج وزارة البناء والإسكان: ٢٠٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة معاليه أدوميم (هذا بالإضافة إلى ٣٠٠٠ غرفة فندقية، ودراسة إمكان توحيد معاليه أدوميم مع القدس بواسطة الطريق رقم ١)؛ ٨٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة غفعات زئيف؛ ٩٠٠ وحدة سكنية لليهود المتدينين (الحريديم) في مستوطنة بيتار. ومن المتوقع أيضاً بناء ١٥٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة كريات سيفر، إضافة إلى ٣٠٠٠ وحدة سكنية في المستوطنة المحاذية، متتياهو، التي جمدت حكومة العمل بناءها، وصادقت الحكومة الحالية على بنائها ثانية.

● ويتعلق الأمر أيضاً بـ ٢٥٠٠ وحدة سكنية أخرى في مستوطنة ألفي منشييه، إضافة إلى الألف وحدة سكنية القائمة، وفقاً لما يلي: ٨٥٠ وحدة سكنية في غفعات طال تمت المصادقة عليها، لكن عملية البناء فيها جمدت، و١٥٠ وحدة سكنية تم تجميد عملية بنائها بعد وضع الأساس، و٢٤٠ وحدة سكنية على أراضي بيت يناي، صادقت عليها لجنة الاستثناءات التي ألغتها حكومة حزب العمل، ومن المفترض أن تصادق الحكومة الحالية عليها.

● في مستوطنة إلكانا، هناك ١٠٠ وحدة سكنية، سيقوم ببنائها المنتفعون مباشرة من مشروع "ابن بيتك بنفسك"، لا تزال في لجنة تخطيط البناء. ونحو ٨٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة أورانيت على خط المواجهة، سبق أن صادقت عليها الحكومة الانتقالية برئاسة شمعون بيرس. وفي مستوطنة أريئيل، يتحدثون عن ٨٠٠ وحدة سكنية لاستكمال خطة التنمية هناك، تشمل إقامة ٦٠٠ غرفة للطلاب. وكانت الحكومة السابقة قد دعمت هذه الخطة، لكن المصادقة عليها نهائياً لم تتم. وهناك خطة شاملة وضعها رون نحمان*، تتحدث عن إضافة ١٥٠٠ وحدة سكنية إلى أريئيل. وتخصيص مئات الملايين من الشيكلات لتطوير المباني العامة والطرق في المستوطنة التي ستصبح مرة أخرى عاصمة منطقة السامرة (الميزانيات لم يصادق عليها بعد). وفي المنطقة أيضاً: ٣٠٠ وحدة سكنية في كدوميم، و٢٠٠ في برقان، و٥٥٠ في عالي.

* عضو كنيست (ليكود) ورئيس المجلس المحلي في أريئيل.

وبعض هذه الوحدات السكنية قطع شوطاً في أعمال التطوير، ثم تقرر تجميد العمل فيه. ● وفي مستوطنة إيتمار ستتم إضافة ٥٠ وحدة سكنية، وفي آدام ٤٠٠ وحدة سكنية بحسب خطة شاملة لبناء ١٢٠٠ وحدة سكنية، وفي عوفريم ٢٠٠ وحدة سكنية في مرحلة البناء الفوري. وتشتمل الخطة إجمالاً على إضافة ١٥٠٠ وحدة سكنية. وفي مستوطنة نعاليه ٤٠٠ وحدة سكنية، وعوفرا ٣٠٠، وشيلو ٣٠٠، وكوخاف يعقوف ٧٠٠، وبيت إيل ٤٥٠.

وكل هذه المشاريع التي يجري الحديث عنها ليست جديدة، بل هي محفوظة في الأدراج وجاهزة لإخراجها من جديد، بحيث تتم إجراءات البناء الخاصة بها في العامين المقبلين. أمّا بالنسبة إلى المستوطنين، فلديهم خطط لبناء ١٢٠ ألف وحدة سكنية، ولاستيعاب نصف مليون مستوطن من وسط البلد [إسرائيل] وأماكن أخرى. ورؤساء المستوطنات مستعدون لتقديم خطط جديدة في أي وقت. والسؤال هو: هل ستعطي حكومة نتنياهو الضوء الأخضر في هذا المجال؟ وفي نهاية المطاف، فإن الكلمة الأخيرة هي لرئيس الحكومة نفسه. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>